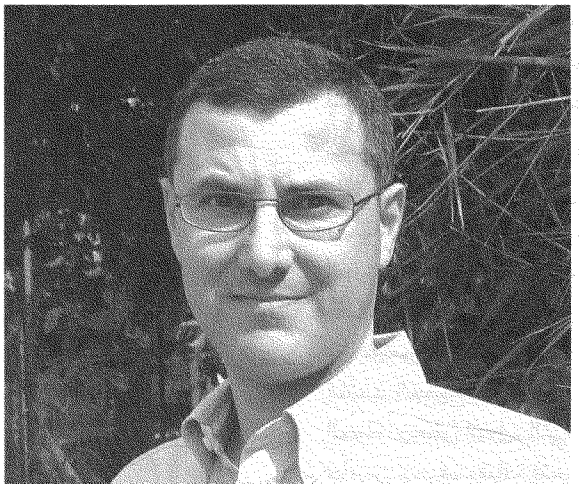

عمر البرغوثي:
الدولة الديمقراطيّة مستحيلة في فلسطين من دون باقي العالم العربيّ

حوار أجراه: غسّان بن خليفة

رغم الإرهاق وقلّة النوم، لم يبخلْ عمر البرغوثي، أحدُ أبرز ناشطي ومؤسّسي الحملة العالميّة لـ«مقاطعة إسرائيل وسحْبِ الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» (م. س. ع = BDS)، على قرّاء الآداب بهذا الحوار الشامل. كان ذلك على هامش مؤتمر مهمّ في إطار الحملة، احتضنتْه مدينةُ مونتريال الكنديّة أواخرَ شهر أكتوبر الفارط. بابتسامته الهادئة وتواضعه الجمّ وردوده الدقيقة، أجاب على كلّ الأسئلة بصراحةٍ وتعمُّق. إليكم هذا الحوار الذي بدأ في كندا، وتواصل عبر الأنترنت بين مونتريال وبيروت والقدس المُحتلّة.

*** أنتم هنا لتشجيع حملة المقاطعة العالميّة ضدّ إسرائيل. ما رأيكم في عودة المفاوضات بين إسرائيل والقيادة الفلسطينيّة؟ ألا تخشوْن من تأثيرها السلبيّ على الحملة؟**

ـ أوّلاً، هذه ليست بمفاوضاتٍ حقيقيّة. فهي في الواقع أشبهُ ما تكون بمفاوضاتٍ بين الحكومة الأميركيّة ونظيرتِها الإسرائيليّة، بأجزائها؛ وما تقرّرانه تفرضانه على الشعب الفلسطينيّ من خلال «مسؤولين» فلسطينيين غير مُنتخَبين، وبالتالي لا تمْكن تسميتُهم «قيادة فلسطينيّة،» وهم لا يمثّلوننا ولا يعبّرون عنّا. أمّا عن تأثيرها السلبيّ فهذا ممكن، لكنّه غيرُ ذي خطورةٍ كبيرة. ذلك لأنّ حملتنا، منذ البداية، انطلقتْ بوصفها حملةَ مجتمعٍ مدنيّ، فبنَيْنا جسورًا وعلاقاتٍ قويّةً مع المجتمعات المدنيّة في مختلف الدول: في الغرب، في الهند، في جنوب افريقيا، الخ. وفي جميع هذه الحالات كانت المرجعيّة دائمًا هي «اللجنة الوطنيّة لمقاطعة إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها وفرضِ العقوبات عليها،» وهي تحالفٌ واسعٌ جدًا لأهمّ قوى المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ. وبالتالي لم يكن ما يسمّى «القيادة الفلسطينيّة» هي المرجعيّة قطّ، وذلك لعدم شرعيّتها من الناحية الديمقراطيّة، ولعدم تمثيلها مطالبَ الشعب الفلسطينيّ وحقوقَه، وأهمُّها: حقُّ تقرير المصير، وعودةُ اللاجئين إلى ديارهم.

*** لكنْ يُتوقّع الآن، مع استئناف مسار التفاوض، أن يهتمّ الإعلامُ السائد، خصوصًا في الغرب، باخبار المفاوضات، والأخبار التي قد تغطّي على جرائم إسرائيل وواقع الاحتلال. وهذا قد يكون ذا تاثيرٍ سلبيّ في حملة المقاطعة. ما رأيك؟**

ـ صحيح، لكنّ ثقتنا عالية في تطرّف الحكومة الإسرائيليّة وفاشيّتها. نحن لا نَضْمَن ما سيقدِّمه «المفاوضُ الفلسطينيّ» على طاولة «المفاوضات،» ولكننا نَضْمن ألاّ يقدِّمَ له الإسرائيليون أيّ شيء يمكّنه من العودة إلى شعبه ليقول له: «حصلتُ على شيء»! وإذا لاحظتَ، فإنّه بعد انفراط عقد الجلسةِ الأخيرة من «المفاوضات،» زادت الأصواتُ الراديكاليّةُ في الصفّ القياديّ الفلسطينيّ نفسه. فمثلاً طالبنا منظّمة التحرير الفلسطينيّة (م.ت.ف) وحركةَ فتح وكلَّ ألوان الطيف السياسيّ بموقفٍ من مؤتمر OECD (منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة) السياحيّ الذي انعقد في القدس المحتلّة، فاتّخذ الجميعُ موقفًا واضحًا وصريحًا بمقاطعة المؤتمر. هذا يحصل للمرّة الأولى منذ انطلاق الحملة. وبعضُ الدول، التي لم نتوقّعْ مقاطعتها، قاطعت المؤتمرَ هي أيضًا. كندا فعلتْ ذلك لأنّ الطلب جاء من م.ت.ف وقيادة فتح، ولو جاء من المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ لما أعارتنا انتباهًا.

*** أنت لا تتحدّث كثيرًا عن الوضع الفلسطينيّ الداخليّ. في ظلّ الانقسام (بين حماس/فتح والضفّة/غزّة) والجدال الدائر حول م.ت.ف. ما رأيك في بعض المحاولات لتجاوز هذا الوضع، وآخرُها «الهيئة الوطنيّة للدفاع عن حقوق شعب فلسطين الثابتة»؟**

ـ أختلف جذريًا مع ما طرحتْه «المعارضة» حتّى الآن. أنا لا أؤيّد «تحسينَ» الوضع السياسيّ القائم أو «إصلاحَه،» وإنّما أؤيّد تغييرًا تامًا للنظرة إلى الحلّ، وطرْحَ آلياتٍ جديدةٍ لتشكيل قيادةٍ ثوريّةٍ وذكيّةٍ في آنٍ واحد لتحمّل مسؤوليّة تحصيل حقوقنا غير القابلة للتصرّف. أنا أؤيّد، منذ سبعة وعشرين عامًا، حلّ الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة في فلسطين التاريخيّة. وكلّ يوم أزدادُ اقتناعًا بذلك. فما دمنا مشدودين إلى حلّ الدولتين ونحاول «تحسينَ الشروط،» فلن نصل إلى شيء. لا بدّ من قلب الطاولة والتحدّثِ عن دولةٍ واحدةٍ ديمقراطيّة، لأنّها الشكلُ الوحيد الذي يَجْمع بين المبدئيّة وقابليّة التحقيق، ويمكّن أن يعطينا حقوقَنا غيرَ منقوصة، ويؤسِّس لعدالةٍ حقيقيّة وممكنة، وبالتالي لما أسمّيه «التعايش الأخلاقيّ» بعد إنهاء نظام الاستعمار الاستيطانيّ المهيمن على أرضنا وشعبنا. هناك بعضُ الأصوات، في الاتّجاه القوميّ تحديدًا، مازالت ترفع شعاراتٍ من قبيل: «ما أُخذَ بالقوّة لا يُستردُّ بغير القوّة،» و«المقاومة المسلّحة هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر،» و«نحن لسنا بحاجة إلى دولةٍ ديمقراطيّةٍ لنشارك فيها المستوطنين.» أعتقد أنّ هذا الكلام، إذا كان جائزًا في الستينيّات وأوائل السبعينيّات، فإنّه لم يعد جائزًا اليوم: ذلك أنّ الكفاح الفلسطينيّ المسلّح صار محاصرًا تمامًا، إسرائيليًا وعربيًا وحتى فلسطينيًا، ومن ثمّ لا يوجد أملٌ واقعيٌّ في تطوّره بشكلٍ يهدِّد إسرائيل أو يجبرُها على التقهقر، كما فعلتْ، ولا تزال، المقاومةُ اللبنانيّةُ مثلاً (التي تُعتبر أفضل مقاومةٍ عربيّةٍ منذ عقود، رسميًا وشعبيًا، نظرًا إلى فاعليّتها وقدراتها المثيرة للإعجاب وذكائها وفهمِها العميق وغير الدغمائيّ للنظام الإسرائيليّ بنقاط ضعفه وقوته). لا يمكن إطلاقًا، في رأيي، أن تتطوّر المقاومة الفلسطينيّة المسلّحة، في المدى المنظور، لتصبح مؤثّرةً وقادرةً على تحصيل حقوقنا.

الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التاريخية هي الشكل الوحيد الذي يجمع بين المبدئية وقابلة التحقيق

*** هل نفهم أنّك مع إلغاء المقاومة الفلسطينيّة المسلّحة؟**

ـ كلا. لنا الحقّ الأخلاقيُّ والقانونيُّ بالتأكيد في المقاومة المسلّحة ضدّ الاحتلال العسكريّ لأرضنا، حتى بموجب القانون الدوليّ، ما دمنا نستهدف أهدافًا مشروعةً، أي الاحتلالَ والمستوطنين المسلّحين، ولا نستهدف غير المقاتلين عشوائيًا. ففي القانون الدوليّ هناك مقاتلون وغيرُ مقاتلين، وبالتالي لا يمكن أن نطالب بحماية القانون الدوليّ لنا فيما نحن نهمل التزاماتِنا نحوه. إنّ رفضنا حمايةَ القانون الدوليّ لغير المقاتلين من الإسرائيليين نفقد الحقّ الأخلاقيّ، على الأقلّ، في المطالبة بحماية القانون الدوليّ لمدنيينا. لكنْ تبقى المقاومة المسلّحة خيارًا للشعب الفلسطينيّ لا يجب التنازلُ عن حقّنا في اللجوءِ إليه. ممارستُه أو عدمُ ممارسته يتطلّبان ذكاءً سياسيًا وحكمة؛ ففي النهاية

يجب ان تُحسب النتائجُ والفوائدُ التي قد تعود علينا من مختلف أشكال المقاومة. المقاومة ليست إيديولوجيا أو دوغما نتبنّاها ولا نستطيع الحيادَ عنها، وإنّما يجب التفكيرُ في أشكال المقاومة التي تناسب وضعَنا وأهدافَنا في كلّ مرحلة.

لقد وَجدنا من خلال حملة المقاطعة (م. س. ع = BDS) بعضَ أهمّ نقط ضعف إسرائيل على الصعيد الدوليّ. وهذا الشكل من المقاومة المدنيّة ـ الشعبيّة شكلٌ أصيل، ويُعدُّ امتدادًا لتاريخ الكفاح الفلسطينيّ والعربيّ ضدّ الاستعمار الاستيطانيّ الصهيونيّ على مدى قرن من الزمن. عندما أقول إنّنا في حملة المقاطعة نلمس نقَطَ ضعف إسرائيل سياسيًا وقانونيًا وأخلاقيًا، كما نعي تمامًا بواطنَ قوّتها في تلك المجالات، فإنّنا لا ندّعي ذلك من باب المفاخرة أو التبجّح، بل استنادًا إلى مواجهاتٍ عديدةٍ خضناها إلى جانب حلفائنا الكثر (وحقّقنا إنجازاتٍ مهمّةً فيها) ضدّ إسرائيل ومجموعاتِ الضغطِ التابعةِ لها في معظم دول الغرب. من نيويورك إلى واشنطن، ومن باريس إلى لندن، ومن تورونتو ودلهي إلى جوهانسبرغ وبرازيليا، اكتشفنا كيف نستطيع التغلّبَ على إسرائيل وعلى هيمنتها في الإعلام وفي السياسة العالميّة. ولكنّ معرفة كيفيّة التغلّب على عدوك لا تعني أنّنا تغلّبنا عليه فعلاً! طبعًا مازال المشوارُ طويلاً جدًا أمامنا ـ فالحكومات في الغرب، وفي معظم الدول العربيّة كذلك، متواطئة مع إسرائيل أكثر من أيّ وقتٍ سابق. لكنّي أستطيع أن أقول بثقة إنّ إسرائيل فقدتْ جزءًا لا يستهانُ به من المجتمع المدنيّ الدوليّ؛ فقدتْ جزءًا هائلاً من قطاعات المثقفين والطلبة والنقابات العمّاليّة والحركات النِّسْويّة والفنّانين وغيرها من الحركات الاجتماعيّة. حدث ذلك بعد العدوان على لبنان سنة ٢٠٠٦ بشكل خاصّ، وبالذات بعد العدوان على غزّة نهاية ٢٠٠٨ ـ بداية ٢٠٠٩. ثمّ أتت المجزرة المُرتكَبة ضدّ «أسطول الحرّية» لتعرّي إسرائيلَ تمامًا أمام المجتمع المدنيّ الدوليّ.

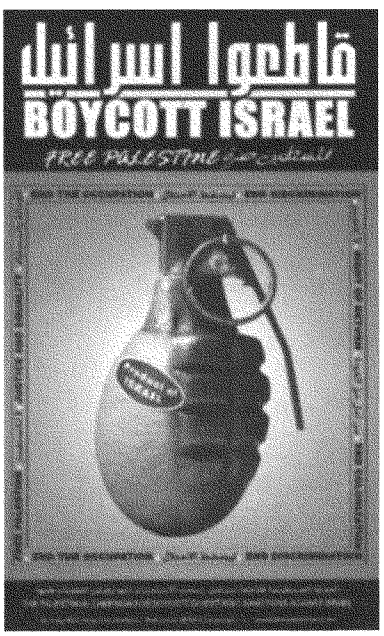

لقد وجدنا من خلال حملة المقاطعة بعض أهم نقط ضعف إسرائيل على الصعيد الدوليّ.

*** ذكرتَ أنّ «المعارضة» لا تطالب بدولةٍ ديمقراطيّةٍ واحدة، لكنّك تعرف بلا شكّ أنّ الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين كانت دائمًا مع هذا الحلّ، وأعادت تاكيدَه في مؤتمرها الأخير. أيضًا «الهيئة الوطنيّة للدفاع عن حقوق شعب فلسطين الثابتة» تنادي (وإنْ بشكل غير مباشر ولا صريح) بالحلّ نفسه، وتسعى إلى استعادة الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ الذي ينصّ على الحلّ نفسه.**

ـ لا أريد التركيز على طرفٍ بعينه. «هيئة الثوابت» هيئة جديدة، وقد دُعيتُ إلى حضور مؤتمر إطلاقها في لبنان، لكنّي لم أستطع الذهاب لأسبابٍ أمنيّة ولأسبابٍ أخرى. وأنا أحترم العديد من القائمين على هذا الجهد، وآمل أن تكون لدى هذه الهيئة نظرةٌ عصريّةٌ وعمليّةٌ ومبدئيّةٌ في آنٍ واحد للصراع وللمقاومة والتحالفات والتشبيك والتحدّي الأخلاقيّ والقانونيّ، لا السياسيّ وحده. هذه الجوانب تقلقني حقيقةً؛ فهناك بعضُ الأصوات التي تمتلك رؤية نظريّة ثوريّة ولكنْ...

*** مثلاً؟**

ـ لا داعي لذكر أسماء. لكنّ المشكلة هي أنّه عندما نصل إلى التطبيق وأشكال النضال، أيْ كيف ننتقل من نقطة أ إلى نقطة ب، فإنّ بعض الأدوات المطروحة هي ذاتُها التي عفى عليها الزمن، لأنها لا تلامس الواقعَ ومقتضياتِه المتحرّكة دومًا، أو هي غير قابلة للتطبيق أصلاً كبرامج قادرةٍ على تجميع الطاقات النضاليّة الإبداعيّة للقطاعات الواسعة من شعبنا وأمّتنا وشعوبِ العالم المتضامنة معنا، أسوةً بالنضال الجنوبأفريقيّ المدعوم عالميًا. كيف نصل من النقطة أ الى النقطة ب؟ هذا هو السؤال الذي يُفترض أن يقضّ مضاجعَ جميع المناضلين، لا أيُّ شعار نرفعه فحسب! إنّ رؤية البعض للنقطة ب رائعة، وأتّفق معها تمامًا، لأنّهم يتحدّثون عن حقوق **كلّ** الشعب الفلسطينيّ لا حقوقِه في الضفّة وغزّة فقط؛ لكنّه من غير الواضح كيف نصل إلى هناك.

*** ما رأيكَ في من يطالب بتأجيل الحديث عن الحلّ النهائيّ (دولة واحدة أو غير ذلك)، وحجّتُه في ذلك «أنّنا مازلنا في مرحلة تحرّر وطنيّ وأنّ طرح أيّ شعارٍ غير التحرير التامّ تنازلٌ أمام إسرائيل؟»**

ـ ماذا يعني «التحرير التامّ» وكيف يتحقّق؟ مع كامل احترامي للجميع، فإنّ زمن رفع الشعارات النبيلة ولكنْ غير القابلة للتحقيق، ولا وسائل مطروحة لتحقيقها، قد ولّى. بل بات من المضرّ بالقضيّة حقًّا الاستمرارُ في الشعاراتيّة التي تفتقر إلى برنامج عمل نضاليّ قابلٍ للتطبيق. ثم إذا كان المقصود بـ «التحرير التامّ» طرد المستعمرين بالكامل من أرضنا، أيْ طرد الملايين من البشر، وكثيرون منهم وُلدوا وتجذّروا في الأرض المستعمَرة، فهل هذا الطرحُ أسمى من الناحية الأخلاقيّة من تجريدِ المستعمِرين من سِمتهم ومزاياهم الاستعماريّة وتحقيقِ العدالة وقبولِهم بعدها كمواطنين متساوين؟

إنّ القبولَ بالمستوطنين الكولونياليّين كمواطنينَ متساوين مع الفلسطينيين، وكشركاءَ كاملين في بناء مجتمعٍ جديدٍ خالٍ من الاضطهاد الكولونياليّ والتمييز العنصريّ (على ما يُطالب به نموذجُ «الدولة الديموقراطيّة»)، هُوَ أكرمُ العروض التي يُمْكن أن يقدِّمها أيُّ شعبٍ أصليٍّ لقامعيه. ولكنْ، للوصول إلى هذه الغاية المنشودة، ولضمان ديمومتها، فلا بدّ بدايةً من تجريد المستوطنين من سِمتهم وامتيازاتِهم الكولونياليّة، فيَقْبلوا العدالةَ، وعودةَ اللاجئين الفلسطينيّين، والتعويضاتِ، والمساواةَ المطْلقةَ مع المواطنين الآخرين ـ وهذا ما يتحقّق بالمقاومة أساسًا. وفي المقابل، فإنّ على السكّان الأصليّين أن يكونوا مستعدِّين، بعد تحقيق العدالة واستعادةِ الحقوق، لمسامحة المستوطنين، وللقبول بهم مواطنين متساوين، متمتّعين بحياةٍ عاديّةٍ، لا أسيادًا ولا عبيدًا؛ وهذا ما جرى في كوبا وجنوب أفريقيا وإلى حدّ ما في إيرلندة الشماليّة وغيرها.[1]

من المضرّ بالقضيّة حقًا الاستمرارُ في الشعاراتيّة التي تفتقر إلى برنامج عمل نضاليّ قابلٍ للتطبيق

في حالة الثورة الجزائريّة العظيمة نفسها، طَرحتْ جبهةُ التحرير الوطنيّ في بيان الأول من نوفمبر ١٩٥٤، وبعد أكثر من ١٣٠ عامًا من النضال المرير ضدّ الاستعمار الاستيطانيّ الفرنسيّ، ما يأتي: «جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيارُ بين جنسيّتهم الأصليّة، ويُعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية؛ أو يختارون الجنسيّة الجزائريّة، وفي هذه الحالة يُعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.»[2]

ومن الناحية السياسيّة والعمليّة، هل شعارُ «طرد جميع المستعمِرين» أكثرُ قابليّة للتحقيق من شعار «دولة ديمقراطيّة علمانيّة تقبل بوجود الجميع بعد تحقيق العدالة وإنهاء الحالة الاستعماريّة الصهيونيّة المهيمنة على فلسطين»؟ أيٌّ من الشعاريْن أقدرُ على تأطير حركات التضامن العالميّة والحركات الاجتماعيّة والتقدّميّة الأخرى وتحفيزِها وتفعيلِها؟ يقول المثلُ الشعبيّ العربيّ ـ الفلسطينيّ: «من كبّر حجرَه ما ضرب،» أيْ من يمسك بحجر أكبر من طاقته ليضرب به عدوَّه فإنّه لن يتمكّن من قذف ذلك الحجر. لا بدّ من اختيار حجرٍ ذي حجم مناسب. لا بدّ، كذلك، من رفع شعار ثوريّ ولكنْ واقعيّ في آن واحد، وإلاّ تحوّل الشعارُ إلى هروبٍ من مقتضيات النضال، بل إلى إحباطٍ لكلّ مَن يناضل على الأرض بشتّى الوسائل. إنّ شعار «الدولة الديمقراطيّة الواحدة» يَطْرح آليّةً لكي يمارس الشعبُ الفلسطينيّ حقَّه في تقرير المصير بتأييدٍ عالميّ عارم، وبإمكانيّة خلق شرخٍ عميقٍ في المجتمع الإسرائيليّ ـ اليهوديّ بين الصهاينة والمعادين للصهيونيّة. ولكنْ، في النهاية، لن يتحقّق أيُّ شعار من دون مقاومةٍ فعّالة، عصريّة، ذكيّة، ثوريّة، غير قابلة للتطويع أو التركيع.

*** حلّ الدولة الواحدة يثير غموضًا والتباسًا عند البعض. فأوّلاً هناك من يتحدّث عن دولةٍ ثنائيّةِ القوميّة، فهل هذه هي ما تُطالب به؟ وهنالك ـ خاصّة من بين الكتّاب القوميّين ـ من يطالب بـ «التمسك بعروبة فلسطين» ويرى أنّ حلّ «الدولة الواحدة» أو «الثنائيّة القوميّة» سيضحّيان بهذه العروبة، وهو ما يُعتَبر في رأيهم انتهاكًا لـ «ثوابت القضيّة.» ما رأيكَ في هذا الطرح؟ وكسؤالٍ مكمّلٍ لمزيد من الفهم: هل يحقّ للإسرائيليين «تقريرُ المصير» في ظلّ حلّ الدولة الواحدة الديمقراطيّة العلمانيّة؟**

---

١ ـ عمر البرغوثي، «التوفيق بين حقوق الشعب الأصليّ غير القابلة للتصرُّف وحقوق المستوطنين المكتسبة،» مجلة الآداب، العدد ٩/١٠، ٢٠٠٩: http://www.adabmag.com/node/246

٢ ـ http://ar.wikisource.org/wiki/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86_%D8%A3%D9%88%D9%84_%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1

ـ يزعم بعضُ الباحثين، وبخاصّةٍ الإيديولوجيّون الصهاينة والمتأثّرون بالمزاعم الصهيونيّة، حقَّ اليهود (كامنًا أو مكتسَبًا) في تقرير مصيرهم في فلسطين، كحقٍّ يعادل ـ بل يوازي أخلاقيًا ـ حقَّ الفلسطينيّين في ذلك. غير أنّ هؤلاء الباحثين يَطْمسون الفوارقَ المهمّةَ بين حقوق الشعب الأصليّ غير القابلة للتصرّف، وحقوقِ المستوطنين ـ الكولونياليّين المكتسَبة. فالواقع أنْ لا مساواةَ أخلاقيّة ولا تماثلٌ قانونيّ بين الفئتيْن، بل لم يوجدا في أيّة حالة استعمارٍ استيطانيٍّ عبر التاريخ الحديث. إنّ حقّ تقرير المصير، بحسب الأمم المتّحدة، لم يُقْصدْ أن يكون أداةً لإدامة الامتيازات الكولونياليّة أو لتوطيد الأنظمة العنصريّة؛ فبعد أكثر من ٣٠٠ عام من سيطرة الاستعمار ـ الاستيطانيّ الأوروبيّ في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، لم يقدِّم المستوطنون حجّةً معقولة إزاء حقِّهم في تقرير مصيرهم بوصفهم شعبًا منفصلاً.

على سبيل المثال، في العام ١٩٩٨، أعاد مؤتمرٌ عقدتْه اليونسكو في برشلونة،[١] لخبراء في تطبيق حقّ تقرير المصير، التشديدَ على أنّ هذا الحقّ ينطبق على كلّ الشعوب بموجب القانون الدوليّ المعاصر. لكنّ المؤتمر أكّد انطباقَ ذلك الحقّ بشكلٍ خاصّ على «الشعوب الخاضعة التي تعاني أنظمةً كولونياليّةً وعنصريّةً واحتلاليّةً، وعلى سكّان دولٍ بأجمعهم لجهة حقِّهم في تقرير وضعهم السياسيّ ونموِّهم الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ، وعلى مجموعاتٍ ضمن سكّان الدول ـ أصليّةً أو غيرَ ذلك ـ تُعتبر 'شعوبًا' وتعاني أشكالاً حاليّةً من الكولونياليّة، كالاستعمار الاستيطانيّ...»[٢] بكلماتٍ أخرى، فإنّ حقّ تقرير المصير، بحسب ذلك المؤتمر، إنّما هو أداةٌ لتمكين السلام العادل، ولإنهاء الاضطهاد، لا لتحصينه.

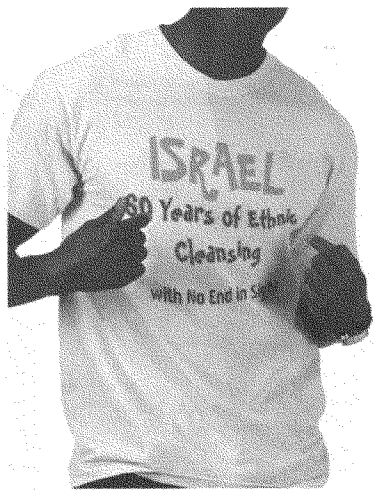

مفهوم «ثنائيّة القوميّة»... يعترف بحقّ تقرير المصير للمجتمع اليهوديّ ـ الإسرائيليّ رغم تكوّنه بجرائم التطهير العرقيّ.

للأسباب أعلاه، ولعوامل أخرى سبق أن طرحتُها في الآداب،[٣] أجزم بأن أيّ ممارسةٍ لتقرير المصير من طرف اليهود الإسرائيليّين، كمجموعة منفصلة، في أيّ جزءٍ من فلسطين التاريخيّة، وبشكلٍ يستثني الفلسطينيّين (مواطنين أو لاجئين)، لا يُمْكن أن تكون شرعيّةً لأنّها تنتهك حقّ ذلك الجزء من الشعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره (وهو حقٌّ غيرُ قابلٍ للتصرُّف). ثم إنّ تلك الممارسة لا يُمْكن أن تكون أخلاقيّةً لأنّها ستَحْرم أولئك الفلسطينيّين حقوقَهم الأساسيّة، بما فيها حقُّهم في المساواة، وهو أهمُّ الحقوق بحسب شرعة الأمم المتّحدة واتفاقيّات حقوق الإنسان.

على ضوء ذلك، أرفضُ مفهوم «ثنائيّة القوميّة» لأنه مبنيّ على فرضيّات خاطئة، ولكونه يقدّم تنازلاتٍ غيرَ ضروريّة للحركة الصهيونيّة العالميّة، لجهة الاعتراف بحقّ تقرير المصير للمجتمع اليهوديّ - الإسرائيليّ على الرغم من تكوّن هذا المجتمع من خلال جرائم التطهير العرقيّ والاقتلاع والتشريد لمعظم الشعب الأصلانيّ. إذًا، حلّ الدولة الديمقراطيّة يتيح للمستوطنين، بعد تجريدهم من مزاياهم الاستعماريّة وإعادةِ الحقوق إلى أصحابها، أن يصبحوا مواطنين متساوين يتمتّعون بجميع حقوق المواطَنة والحقوق الجماعيّة الثقافيّة واللغويّة وغيرها بتساوٍ مع السكّان الأصليّين، ولكنه **لا يسمح لهم بحقوقٍ قوميّة** بأيّ شكلٍ كان في أرض فلسطين التاريخيّة.

*** عودة إلى الشأن السياسيّ الداخليّ الفلسطينيّ. على ما يبدو، هناك من صار يفكّر في بديلٍ عن م.ت.ف. لكنْ، عبر دراستك للتجربة الجنوبأفريقيّة، ألا تعتقد أنّه حان الوقت لتكوين قيادة وطنيّة فلسطينيّة تجمّع الجميع وتدير القضيّة من جديد كقضيّة تحرّر وطنيّ؟**

ـ ربّما أصبتَ بالضبط ما حاولتُ تفادي الحديث عنه. خلافي الرئيس مع هذه المبادرات، خارج م.ت.ف، أنّها في اعتقادي تعبّر عن عمليّة هروبٍ الى الأمام. تحدّثتُ في البداية عمّا يُسمّى «القيادة

---

١ ـ http://www.unpo.org/content/view/446/83/

٢ ـ Amy Maguire, "Law Protecting Rights: Restoring the law of Self-Determination in the Neo-Colonial World," In **Law Text Culture**, Volume 12, Issue 1. 2008. http://ro.uow.edu.au/cgiviewcontent.cgi?article=1002&context=ltc

٣ ـ عمر البرغوثي: مصدر سبق ذكره.

الفلسطينيّة» الحاليّة التي فقدتْ أيّة شرعيّة شعبيّة أو ديمقراطيّة. لكنْ تبقى م.ت.ف، التي لا يمْكن تعويضُها من الناحية الرمزيّة من وجهة نظري! لم يُخلَق جسمٌ تمثيليٌّ جامعٌ للشعب الفلسطينيّ منذ بداية القضيّة الفلسطينيّة يوازي أهمّيّة م.ت.ف. هي ليست مُقدَّسة بالتأكيد، لكنْ لا يوجد ما هو أهمُّ من إبقاء الشكل التنظيميّ الوحيد الممثِّل، ولو نظريًا، للشعب الفلسطينيّ كلِّه. ومع تصاعد شرذمة هذا الشعب من قبل إسرائيل، وبتواطؤ من مسؤولين فلسطينيين، إلى ضفّة وغزّة وقدس ولاجئين ومناطق ٤٨ والخ، فإنّه يجب الحفاظُ على المنظّمة، لا تقويضُها كجامع (نظريّ) لكلّ الشعب. لكنْ كيف؟ أنا لا أحلم أو أطرح أمرًا مثاليًا؛ فمنذ فترة طرحتُ ذلك وكتبتُ في الآداب[1] عن ضرورة «استعادة منظّمة التحرير.» لنَستَعِدْ منظّمة التحرير ممّن اختطَفَها وشوّهها وحاول تطويعَها لخدمة المشروع المعادي لحقوقنا. مقاعدُ تمثيل الشعب الفلسطينيّ اختُطفَتْ منه، ويجب استعادتُها أمام دول العالم في جنيف ونيويورك وغيرهما. ويجب أن يتمّ الأمرُ من الأسفل نحو الأعلى، في حالة انبعاث شعبيّ منظَّم ومثابر وثوريّ، لا بانقلابٍ داخل القيادة ـ فذلك أمرٌ غير ممكن الحدوث ولا تُحمد عقباه؛ وأنا ضدّ الانقلابات التي غالبًا ما تغيِّر صورةَ النظام لكنّها تبقي على آليّات قمعه ولاديمقراطيّته. تجب إعادةُ المأسَسة والتأسيس داخل «القواعد» (grassroots) في اتّحادات الطلبة والمرأة والعمّال... يجب أن يصبح دورُ الممثّلين/ات الحقيقيين/ات للاجئين الفلسطينيين في قيادة منظمة التحرير ـ المنبعثة من رمادها الحاليّ ـ دورًا رائدًا وكبيرًا يعكس حقيقةَ أنّ قضيتنا في الأساس هي قضيّةُ لاجئين شُرّدوا ولا بدّ أن يعودوا ويستعيدوا حقوقَهم وأنّ الغالبيّة العظمى من شعبنا لاجئون. ولكنْ يجب أن تكون استعادة م.ت.ف المرجوّة هذه بشكل ديمقراطيّ، وشفّاف، وبلا مُحاصَصةٍ فصائليّة، ومن خلال إشراك أوسع قطاعات شعبنا في أماكن وجوده كلّها، بما في ذلك في مناطق ٤٨.

لنَستَعِدْ منظّمة التحرير ممّن اختطفَها وشوّهها وحاول تطويعَها لخدمة المشروع المعادي لحقوقنا

*** هل هناك محاولات لبعث حملات م.س.ع في الأقطار العربيّة؟ وما رأيك في دعوات ومحاولات استعادة البعد العربيّ للقضيّة؟**

ـ سأبدأ بالشقّ الثاني من السؤال. أنا موافق ١٠٠ بالمائة على ذلك. مهمّ جدًا إعادةُ البعد العربيّ. أولاً، يجب عدمُ التسليم بأنّ الحدود الجغرافيّة التي صنعها الاستعمارُ تحديدًا لتفتيت الأمّة العربيّة وتعويقِ نهوضها هي قدرٌ محتومٌ لا يُردّ، أو أنّ ما نتج منها ـ أيْ الشعوب العربيّة بهويّاتها الإقليميّة الأضيق ـ غيرُ قابل للتوحيد مجدّدًا. فشعوب أوروبا التي لا تربطها علاقاتُ تاريخ ولغة ومصير مشترك، كما في الحالة العربيّة، توحّدتْ إلى درجةٍ ما عندما سنحت الفرصةُ التاريخيّة، وبالذات في المجال الاقتصاديّ. ثانيًا، ومن ناحية عمليّة ووجوديّة في الوقت نفسه، أذْكر أنّني أعددتُ بحثًا سياسيًا عام ١٩٨٣، وأنا طالبٌ جامعيّ في نيويورك، توصّلتُ فيه إلى أنّ السبب الأهمّ الذي منع إفناءنا أو إبادتنا كالسكّان الأصليّين في القارة الأمريكيّة وأستراليا وغيرهما هو أنّنا ننتمي إلى أمّة عربيّة تتمتّع بصفات محدّدة تعوّق ذلك. وأنا مازلت أتبنّى التحليل نفسه؛ فكوننا جزءًا من أمّة تمتلك ثرواتٍ وموقعًا استراتيجيًا صعّب على إسرائيل تهجيرنا كليًا أو قتْلنا جماعيًا لما قد يترتّب على ذلك من عدم استقرار خطير يهدّد مصالح الدول المهيمنة، في حين ارتُكبَتْ في رواندا مجازرُ ضدّ حوالى مليون شخص في الحقبة عينها (تسعينيّات القرن الماضي). فلمن يقول إنّ الزمن تغيّر نردّ بأنّ ما ذكرناه دليلٌ مخالف، وأنّ إمكانيّة ارتكاب أعمال إبادة جماعيّة (genocide) في عالمنا اليوم مازالت واردةً ما دام الإعلامُ لا يغطّي الأمر وما دامت الأممُ المتّحدة تتجاهله. ومن ثم فإنّه من المهمّ جدًا الحفاظ على البعد العربيّ للقضيّة، ولو من هذا المنطلق على الأقلّ. ثالثًا، لا أعتقد أنّ هناك إمكانيّة لتحقيق حلّ الدولة الديمقراطيّة في فلسطين من دون تغيّر حقيقيّ وجذريّ في العالم العربيّ، وفي الدول المحيطة بالذات. إنْ لم يحدث تغيير ديمقراطيّ في الأردن ومصر وسوريا ولبنان، يستحيل تحقيقُ توازن قوى جديد يَفرض على مجتمع المستعمِرين اليهود قبولَ التنازل عن مزاياهم الكولونياليّة والقبول بدولة ديمقراطيّة علمانيّة في فلسطين التاريخيّة وإعطاء اللاجئين حقوقهم. يستحيل إنهاءُ الاستعمار الكولونياليّ لفلسطين من دون توازن قوى عربيّ جديد ودون ديمقراطيّات

---

١ ـ المصدر ذاته.

عربيّة تُشْرك الشعوبَ في اتخاذ القرار، وبالذات في ما يتعلّق بالتنمية والانعتاق من التبعيّة الاقتصاديّة.

*** عودة إلى الشقّ الأوّل من السؤال: هل للعرب أيُّ دور في حملة م. س. ع؟ أمْ أنّ عليهم مواصلة المقاطعة بشكليْن فقط: مقاومة التطبيع الثقافيّ والفنيّ، ومقاطعة الشركات الداعمة لإسرائيل؟**

ـ الدور النضاليّ العربيّ في دعم حملة المقاطعة الفلسطينيّة لإسرائيل ضروريّة لتحقيق إنجازاتٍ مستدامةٍ وقابلةٍ للتركيم. من هذا المنطلق، لا بدّ من إعادة توجيه الطاقة الكامنة والهائلة للشعوب العربيّة المناصرة للشعب الفلسطينيّ وحقوقه من المجال الرمزيّ، العاطفيّ، إلى المجال الفاعل، المؤثِّر، القادر على التغيير الملموس. فالشركات الداعمة لإسرائيل تعمل في جميع الدول العربيّة تقريبًا، من دون رقيبٍ ولا حسيب. أفلا يجب إطلاقُ حملات مقاطعة شبيهة بتلك التي يطلقها حلفاؤنا في الغرب لإقصاء تلك الشركات من المناقصات والعقود الحكوميّة والبلديّة والأهليّة؟

أيعقل أن تَكْسب الشركةُ التي تساهم في مشروع الترام الإسرائيليّ، الساعي إلى ربط المستعمرات بالقدس بهدف تهويدها، عقدَ ربط مكّة المكرّمة بالمدينة المنوّرة بخط سكّة حديديّة؟ لقد سبق لقمّة الخرطوم عام ٢٠٠٦ أن اتخذتْ قرارًا بفرض عقوبات على الشركات المتورّطة في الاستيطان والاحتلال، وخصّت بالذكر شركتيْ ڤيوليا وألستوم الفرنسيتين المتورّطتين في المشروع الإسرائيليّ الآنف الذكر؛ فلماذا يبحث مجلسُ التعاون الخليجيّ عروضًا مقدّمة من تلك الشركات للمشاركة في مشروعٍ ضخمٍ لربط دول المجلس بالقطارات؟ لماذا تكسب شركاتٌ عالميّة متورّطة في الاستيطان عقودًا مُجزيةً في المغرب ومصر وتونس والإمارات والكويت وقطر وغيرها؟ لماذا تسمح دولُ مجلس التعاون الخليجيّ للجامعات الأمريكيّة المقامة على أراضيها بتكريس التطبيع مع الإسرائيليين والمؤسّسات الإسرائيليّة؟ ألا تشكّل هذه، وكثيرٌ مثلها، أهدافًا واقعيّةً لحملات مقاطعة عربيّة شعبيّة تضغط على صنّاع القرار؟

ڤيوليا تربط المستعمرات بالقدس، فلماذا تكسب عقد ربط مكّة بالمدينة؟!

إنّ مقاطعة الشركات الإسرائيليّة والداعمة لإسرائيل، بسبب تورّطها في انتهاك القانون الدوليّ وحقوق الإنسان، شعارٌ قابلٌ للتحقيق، كما أثبتتْ تجاربُ عديدةٌ لحملة المقاطعة BDS في العالم الغربيّ. ومع الدعم الشعبيّ العربيّ للحقوق الفلسطينيّة، لا بدّ أن يكون أسهلَ نسبيًا تأطيرُ هذا الدعم في أطرٍ نضاليّةٍ عصريّةٍ تفرض مقاطعة شاملة على إسرائيل من النواحي الاقتصاديّة والأكاديميّة والثقافيّة والماليّة.

ولكنْ، في حالة القحط الديمقراطيّ والقمع الشموليّ للحريّات وللحقوق الأساسيّة للمواطن العربيّ، هل من الواقعي، أو من الجائز أخلاقيًا وسياسيًا، طرحُ حملات عصريّة فعّالة لمناصرة الشعب الفلسطينيّ؟

في رأيي أنّ ربط قضايا الحريّات والديمقراطيّة وإنهاء نظم التبعيّة للغرب مرتبط عضويًا وديالكتيكيًا بقضيّة فلسطين. يجب عدمُ الفصل التعسفيّ بين هذه القضايا جميعها لصالح أيّ منهما. فلن ينال شعبُ فلسطين حقوقه وحريّته من الاستعمار الاستيطانيّ الصهيونيّ ما بقيت الشعوبُ العربيّةُ مُغيّبةً بهمّ الخبز والكرامة واتقاءِ شرّ المخابرات الفاشيّة من المحيط إلى الخليج. لا بد أن نجسّد الوحدة، العضويّة حقًا، في ميادين النضال، لا في الشعارات وحسب، بين قضيّة فلسطين وقضايا التحرّر والتنمية والحقوق المدنيّة العربيّة. ويشمل ذلك تبنّي طرح ديمقراطيّ وتقدميّ غير إقصائيّ لقضايا الأقليّات القوميّة والعرقيّة في الوطن العربيّ.

*** إسرائيل صارت تصف حملة م. س. ع بـ «الخطر الوجوديّ.» فهل أدّى ذلك الى تغيّر في طريقة تعامل السلطات الإسرائيليّة مع الناشطين الفلسطينيين في الحملة؟ وهل تخشى انتَ شخصيًا على حياتكَ في ظلّ التهديدات المتصاعدة للناشطين في مجال المقاطعة؟ وهل هناك من خطّة لتجاوز الخطط الإسرائيليّة الموجّهة ضدّ الحملة؟**

ـ أوّلاً، لا أحبّذ الحديث عن نفسي ولا أريد شخصنة حملة المقاطعة. أما بخصوص الجزء الأوّل من السؤال، فإسرائيل، للدقّة، تصف حملة م. س. ع. بـ «الخطر الإستراتيجيّ» الذي «قد يصبح خطرًا وجوديًا.» لقد أصبحت الحكومة الإسرائيليّة تقارن المقاطعة بإيران و«الخطر الديمغرافيّ» والخ. هناك اهتمام جدّيّ اليوم بالمقاطعة في أعلى مستويات القيادة الإسرائيليّة، من الحكومة إلى الكنيست والنخبة المثقّفة والأكاديميّة. وإسرائيل الآن تستعدّ لسنّ قانون يُجرّم المقاطعة: فأيّ مواطن إسرائيليّ يشارك في ذلك سيتعرّض لملاحقاتٍ قانونيّة؛ وهذا ينطبق أيضًا على مواطني القدس الشرقيّة المُحتلّة، بل إنّ أيّ مواطن أجنبيّ يُؤيّد المقاطعة قد يُحرَم الدخولَ إلى اسرائيل عشر سنوات. في رأيي أنّ هذا القانون لن يمرّ بسهولة، وإنْ تمّت المصادقةُ عليه في البرلمان في قراءة أولى، وذلك لاستهدافه اليهودَ، لا العربَ وحدهم ـ وكلُّ ما يمسّ باليهود يصعُب تمريرُه لأنّ إسرائيل تحاول أن تحافظ على وجه ديمقراطيّ مع مواطنيها اليهود، وإذا فقدَتْ هذا الوجه الديمقراطيّ فذلك بداية نهايتها.

من أهمّ ما يميّز حملة المقاطعة أنّ قيادتها جماعيّة بحقّ، وأنّها لامركزيّة. ففي كلّ موقع يُبدع نشطاءُ المقاطعة التكتيكات، ويختارون الأهدافَ التي تلائم ظروفَهم السياسيّة والنضاليّة. الكلّ يُجْمع على المبادئ الواردة في «نداء المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» الصادر في ٢٠٠٥/٧/٩، ولكنْ لكلّ ميدان خصوصيّتُه. بمعنًى آخر، قد تعتقل إسرائيلُ نشطاءَ المقاطعة هنا وهناك، ولكنّ ذلك لن يمنع بل ولن يعوّق تطوّر الحملة في أنحاء العالم وانتشارها. على العكس، فكشفُ إسرائيل وجهَها الحقيقيّ الاستعماريّ، العنصريّ، الجانحَ نحو الفاشيّة بمعناها الكلاسيكيّ، يعني بالفعل بداية نهايتها كنظام استعماريّ ينتمي إلى حقبةٍ ولّت ولا بدّ أن يزول.

مونتريال

المكان: بيروت، وتحديداً رأس بيروت، مروراً بأماكن أخرى، كالأشرفية وصنّين.

الزمان: بحر العام ٢٠١٠.

البطلات: ثلاث فتيات في الثانية والثلاثين من العمر وفتاة في الثامنة والعشرين، من مهن مختلفة، هنّ المحلّلة النفسيّة زمرّد، والمصمّمة الغرافيكية زيزي، والرسّامة شويكار، بالإضافة إلى الراوية. يذكر أنّ للبطلات أصدقاء كثراً، مثل كوكو وتانت نادية وجاورجيوس وعلي وريمي وحسّان وجورجينا ومنى وفرانسوا و...

الأحداث: ممارسة العيش في المدينة، ليلاً ونهاراً.

اللغة: تستعين بالتحليل لتهضم الأحداث.